التاجر العيسي..
من احتكار مشتقات النفط إلى خصخصة الأجواء اليمنية!

بماذا تنامت ثروة العيسي سريعا؟ وكيف حوّل مصافي عدن وشركة النفط لمملكة خاصة؟

republic of Yemen
Ministry of Transport
Minister's office

الجمهورية اليمنية
وزارة النقل
مكتب الوزير

Date : .....
No : .....

التاريخ: ٢٠١٩/٧/٢٥م
المرجع: وز/٣٥/٢٠٠٥/٢٠١٩م

الأخ/ رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد — المحترم

تحية طيبة ،،،

مرفق بطيه نسخه من مذكرة شركة طيران الملكة بلقيس بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٥م بشأن طلب الموافقة على تسجيل الطائرة التي استأجرتها الشركة وإستثنائها من العمر الفني المحدد.

بموافقتنا على استثناء هذه الطائرة بعد الفحص وعمل كل إجراءات السلامة اللازمة.

مع تقديرنا ،،،

صالح أحمد الجبواني
وزير النقل

وزارة النقل

● لماذا يسعى إلى تدمير ما تبقى من النقل الجوي؟

● تواطؤ كبار مسؤولي حكومة الشرعية مع العيسي

«الأمناء» تقرير/ خالد شايع:

لم يكن سوى عامل في محطة تهامة للمشتقات النفطيّة، وسرعان ما أصبح رجل الأعمال البارز في مجال النفط الذي نمّى ثروته وغلّفها بجلباب الرياضة والجمعيات الخيرية لكسب المزيد من المال.

رجل الأعمال النافذ أحمد صالح العيسي المعروف والموصوف بأخطبوط النفط والمشهور بـ«التمساح المالي» أو «القرش» النفوذي بعدما تحول إلى أبرز تجار الحرب في اليمن.

مراقبون قالوا إن «العيسي إمبراطور المعادلة (الجيواقتصادية) في اليمن والملك المتوج على مملكة النفط والمال والنفوذ، بعد أن أحكم قبضته على النقل البحري لصادرات النفط التي تمر عبر ميناء عدن الاستراتيجي، فمع انهيار الدولة واقتصادها في اليمن أصبح العيسي رقمًا صعبًا بعد أن وجد الفرصة وانقض لإبرام صفقات مشبوهة، فكان أبرز مثال لصائدي الفرص الذين تربحوا من الوضع المتدهور في اليمن.

وأضافوا لـ«الأمناء»: «كان أحمد صالح العيسي ينتمي إلى الدائرة الضيقة للرئيس، وهو ما جعل تأثيره يتعاظم وينتشر في جسد الاقتصاد واحتكاره كانتشار النار في الهشيم، وثبّت العيسي أقدامه كواحد من أكبر مستوردي المنتجات البترولية والمتربع على عرشها، وكوّن العيسي شبكة كبيرة من النافذين، واقترب من الرئيس عبدربه منصور هادي الذي انتخب رئيسا لفترة انتقالية بعد أن أطاح «الربيع العربي» بحكم الرئيس علي عبدالله صالح».

وتابعوا: «تنامت ثروة العيسي سريعاً وعاد ذلك إلى اقترابه من مصدر ومركز القرار في الدولة، التي ساعدت على اكتمال أركان مملكة وزوايا إمبراطوريته العظمى».

واستطردوا: «حوّل العيسي وبتسهيلات من الرئيس هادي ونجله جلال مصافي عدن وشركة النفط هناك إلى ملحقات من مملكته وإمبراطوريته النفطية. وبعد أن أصدر قرارًا بتعيين أحمد صالح العيسي، نائبا لمدير مكتب الرئاسة للشؤون الاقتصادية وبدعم من جلال نجل الرئيس ذلك فتح المجال أمام سعي العيسي لخصخصة مصافي عدن، وصار العيسي مع نجل الرئيس (جلال) ثقباً أسود يبتلع المال العام وتكوين شبكة وحلقة ضيقة من المال والنفوذ والسلطة».

وفي هذا الإطار اتجهت بوصلة العيسي من مراسي وموانئ السفن النفطية إلى الأجواء وخصخصة الطيران، فبعد فضائح الفساد المأهول الذي يمارسه العيسي ونتيجة لتواطؤ كبار الحكومة الشرعية تتوالى اليوم الوثائق التي تكشف فسادا آخر، ولكنه تتغير بوصلته من مجال النفط والنقل البحري إلى النقل الجوي في اليمن، حيث يملك العيسي شركة طيران «الملكة بلقيس».

اقتصاديون قالوا « أراد العيسي السير بنفس خطوات مملكة النفط في مجال النقل الجوي وتتسارع الأحداث لتفرز وتكشف لنا تواطؤ الحكومة الشرعية اليمنية المعترف بها دوليا وإقليميا ممثلة بوزارة النقل ووزيرها الجبواني مع شركة طيران بلقيس».

وأضافوا لـ«الأمناء» : «وثيقة كفيلة بأن تدق أجراس وناقوس الخطر لحياة اليمنيين المسافرين جواً بواسطة طائرات غير صالحة للاستخدام! فساد وعبث بأرواح الناس، والطامة الكبرى بأنها بدعم وإسناد وتواطؤ من هرم ورأس الدولة وضربة موجعة وقاسية تواجهه في قلب الطيران المدني!».

وتابعوا: «طائرة استأجرتها شركة طيران بلقيس يتم التوجيه باستثنائها من العمر الفني المحدد في القانون.. كل ذلك كفيل بأن يجعل طائراته غير صالحة للاستخدام ومتهالكة وتعرض حياة البشر إلى الخطر، والأهم من ذلك تدمير وإسهام في القضاء على شركة الخطوط الجوية اليمنية وهي شركة تملك اليمن فيها نحو 51 بالمائة فيما تملك السعودية 49 بالمائة».

يسعى العيسي وبكل الطرق والوسائل المتعددة إلى إضعاف وتدمير ما تبقى من النقل الجوي الوطني «اليمنية» لكي تستحوذ شركة طيران بلقيس على عملية النقل الجوي في اليمن، مستخدما في ذلك نهج ونفوذ الحلقة الضيقة في الحكومة الشرعية اليمنية والمنظومة التي تم تنفيذها في مملكة النفط والمال والنفوذ والسلطة من أجل خصخصة صرح وطني جديد وتحويله لمملكة جوية تضاف إلى المملكة النفطية.

في بلاغ رسمي.. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

يجب استكمال الإجراءات المحاسبية وإقفال

حسابات الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

عدن «الأمناء» خاص:

نشرت هيئة مكافحة الفساد بالجنوب، أمس الأول، جزءًا من مذكرة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الموجهة للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية بتاريخ 26/6/2019م.

وقالت في منشور على صفحتها «بالفيس بوك» رصدتها «الأمناء»: «تواصلا مع ما تم نشره من جرائم الفساد المرتكبة من قبل المدير العام التنفيذي ونوابه في الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية، وتأكيدًا لذلك، فإن الهيئة تنشر جزءًا من مذكرة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الموجهة للشركة بتاريخ 26/6/2019م».

وأضافت: «يجب الإسراع في استكمال كافة الإجراءات المحاسبية وإقفال حسابات الشركة والشركات التابعة لها للأعوام (2016م - 2018م) خلال مدة أقصاها ستين يوما من تاريخ صدور المذكرة».

وطالبت المذكرة بسرعة موافاة الجهاز بالإجراءات المتبعة من قبل الشركة بخصوص عدة مواضيع منها تسوية العهدة المالية على أمين الصندوق بمبلغ مليار ريال، وتحصيل المبالغ المعلقة والمستحقة للشركة على شركة جنة هنت بقطاع (5) وبمبلغ (46) مليون دولار.

وأضافت: «استعادة ما تم إنفاقه على قطاع (5) جنة هنت خلال العام 2018م من قبل الشركة مع ضرورة موافاة الجهاز بالوثائق للمبالغ التي تم إنفاقها للقطاع خصوصا وأن القطاع متوقف منذ العام 2014م، بالإضافة إلى تحصيل المبالغ المستحقة كتعويضات طرف الشركة الكورية والتي كانت مشغلة للقطاع (4) والمرحلة منذ سنوات وبمبلغ يتجاوز (47) مليون دولار».

وتابعت: «معالجة كافة المشاكل المعلقة من سنوات سابقة والمرتبطة بالشركات التابعة وبمبلغ يتجاوز (456) مليون ريال وكذا اتخاذ الإجراءات بتسهيل استمرار أعمال تلك الشركات، فهذا قيض من فيض وقليل من كثير مما جاء في مذكرة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للشركة والتي لم تتجاوب معه الشركة بتاتا، وهو ما يؤكد حجم الفساد الكبير الممارس في قبل الشركة وتأكيدا على صحة وحقيقة كل ما تم نشره من قبلنا سابقا، فالأرقام المذكورة هنا مهولة ويشيب لها الرأس».

واستطرد: «وهنا تستغرب الهيئة من هذا السكوت المريب على كل هذا من قبل وزير النفط! أليس من المفترض أن يقوم بإقالة قيادة الشركة ممثلة بالمدير العام ونائبيه للشؤون الفنيّة والشؤون المالية من مناصبهم كون كل ما جاء في تقرير الجهاز يدينهم بشكل مباشر؟ وأمام كل هذه التجاوزات فإن المسؤولية كذلك تقع على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لاسيما أنه لا يقع عليها نشاط الرصد ورفع التقارير وحسب وإنما يقع عليها تقديم البلاغات أمام نيابة الأموال العامة في كل ما ترفعه من تقارير بالتجاوزات، فلمَ لا تقدم هؤلاء لنيابة الأموال العامة؟ ولماذا هذا السكوت منذ شهر يونيو٢٠١٩م؟.. وغيرها من الملفات التي سبق وتم نشرها».

واختتمت بالقول: «كما نطالب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بضرورة أن تولي اهتمامها بملف التجاوزات التي تقوم به هذه الشركة بضرورة تقديم هذا الملف وما قبلها من ملفات أمام النيابة العامة، كما أن الهيئة تعتبر ذلك بلاغًا رسميًا للنائب العام شخصيًا وينبغي التوجيه بالإحالة وفتح تحقيق شامل بشأن كل ما ذُكِر».